

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع العلم  
والتكنولوجيا من أجل التنمية بين جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة

بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل  
التنمية بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة  
بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٤٠٩ ( ٢٧ مارس سنة ١٩٨٩ ) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعتودة في ١٠ شوال سنة

١٤٠٩ الموافق ١٥ مايو سنة ١٩٨٩ .

## التعديل الثاني

لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧

التعديل الثاني بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ لاتفاقية المنحة المؤرخة ١٩٨٦/٣/٣٩ مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بين جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة).

بند (١) : تعدل اتفاقية المنحة السابق تعديلها في ١٩٨٧/٧/٣٠ على النحو التالي :

( أ ) يعدل بند ٢ - ١ باضافة ما يلي في نهاية الفقرة الثانية « تم اضافة مكون المشروع الأول التعاون العلمى والتكنولوجى وذلك من خلال التعديل الأول لاتفاقية المنحة ، والمكونات الثانى والثالث والرابع ( المسمى مكون بحوث اليلهارسيا - ومكون ترشيد وربع كفاءة الطاقة - ومكون تدريب الموارد البشرية في قطاع الطاقة ) ، تم تحديد كل مكون منها باتفاقيات منح فرعية يتولى تنفيذها الأطراف في وقت واحد مع تنفيذ التعديل الثانى ، وهذه الوثائق مرتبطة وتابعة لاتفاقية المنحة المعدلة .

(ب) تحذف الفقرة الأولى من بند ٣ - ١ ويحل محلها الآتى :  
« لمساعدة الممنوح في تنفيذ المشروع فان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طبقا لقانون المساعدة الأجنبية المعدل في ١٩٦١ توافق على

منح المنوح وفقا لأحكام هذه الاتفاقية مبلغا لا يزيد عن واحد وأربعون مليوناً وأربعون ألف دولار أمريكي ( ٤١٠٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ) ( منحة ) .

(ج) يحذف بند ٣ - ٢ ويحل محله ما يلي :

« من المتوقع ألا تقل موارء المنوح لتمويل المشروع ( شاملة كلا من مساهمة القطاع العام والخاص ) عن مائة وثمانية مليون وثمانمائة خمسة وستون ألفاً من الجنيهات المصرية ( ١٠٨٨٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ) شاملة التكاليف على أساس عيني .

(د) يحذف بند ٣ - ٣ ( أ ) ويحل محله الآتى :

ر تاريخ اكتمال المساعدة للمشروع ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨ هو التاريخ الذى يقدر فيه الطرفان أن جميع الخدمات الممولة من خلال المنحة قد أديت وأن جميع السلع الممولة من المنحة قد تم تزويدها كما هو متوقع من خلال هذه الاتفاقية أخذاً فى الاعتبار أن :

( أ ) تاريخ اكتمال المساعدة السابق ينطبق على مكون بحوث البهارسيا فقط .

(ب) تاريخ اكتمال المساعدة ٣٠/٩/١٩٩٦ ينطبق على مكون ترشيد ورفع كفاءة الطاقة .

(ج) تاريخ اكتمال المساعدة ٣٠/٩/١٩٩٤ ينطبق على مكون تدريب الموارد البشرية فى قطاع الطاقة .

(هـ) بند ٨ - ٢ المثلون :

يتم تعديله بلحلال عبارة وزير الدولة للتعاون الدولى بدلا من عبارة نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى .

بند ٢ - المتطلبات السابقة على السحب للمرحلة الثانية ( بند ٤ - ٢ من اتفاقية المنحة ) .

المتطلبات الأصلية السابقة على السحب تظل سارية المفعول مع المتطلبات الإضافية السابقة على السحب والتواريخ النهائية لاستيفائها قد أعيد توضيحها في اتفاقيات المنح الفرعية لكل مكون كما سبق الإشارة إليه بعاليه .

بند ٣ - فيما يتعلق بأحكام المرحلة الثانية فإنها موضحة في اتفاقية المنحة لكل مكون طبقا لما أشير إليه أعلاه .

بند ٤ - مرفق مع هذا التعديل خطة مالية شاملة للمشروع وبالإضافة الى ذلك مرفق باتفاقيات المنح لكل مكون خطط مالية أكثر تفصيلا ومن المفهوم أنه قد يتم من وقت الى آخر توقيع خطابات تنفيذية من كل من الوكالة والممنوح ( من خلال وزارة التعاون الدولي ) تسمح بنقل أرصدة من مكون الى آخر من مكونات المشروع .

بند ٥ - يتخذ الممنوح جميع الخطوات الضرورية لاستكمال الاجراءات القانونية اللازمة وتخطر الوكالة بذلك في أسرع وقت ممكن .

بند ٦ - لفظة الاتفاقية :

حرر التعديل الثاني باللغتين الانجليزية والعربية وفي حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يرجح النص الانجليزي .

بند ٧ - فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره تظل اتفاقية المنحة سارية المفعول ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقا لما نصت عليه من أحكام وعلى أية حال وللتوضيح تم تكرار شروط المنح النمطية في اتفاقيات المنح الفرعية لكل مكون .

بند ٨ - يصبح هذا التعديل واتفاقيات المنح الفرعية سارية من تاريخ  
اتمام الاجراءات القانونية اللازمة .

واشهادا على ما تقدم فقد تم في التاريخ المذكور اعلاه التوقيع على هذه  
الاتفاقية بأسماء الممثلين المفوضين تفويضا صحيحا لكل من جمهورية مصر  
العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

عن الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : فرانك وذر

السفير الأمريكى

بالقاهرة

عن جمهورية مصر العربية

الاسم : د. موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

الاسم : مارشال د. براون

مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية - بالقاهرة

الاسم : أحمد عبد السلام زكى

رئيس قطاع التعاون الاقتصادى

مع الولايات المتحدة الأمريكية

خطة مالية لمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية

مشروع رقم ٢٦٣ - ١٤٠

١ - أرصدة الوكالة بالمليون دولار :

المخطط الارتباط عليه مستقبلا	ماتم الارتباط عليه في العام المالي ١٩٨٨	المكون
—	٣,٠٠	المرحلة الأولى .. .. .
٢٧,٩٦	٨,٠٤	التعاون العلمي والتكنولوجي .. .. .
٢٩,٦٥	١٠,٠٠	بحوث البلهارسيا .. .. .
٣٤,٥٠	١٥,٠٠	ترشيد ورفع كفاءة الطاقة .. .. .
٣,٦٠	٥,٠٠	تنمية الموارد البشرية لقطاع الطاقة .. .. .
٩٥,٧١	٤١,٠٤	الإجمالي .. .. .

٢ - أرصدة الممنوح ( بالمليون جنيهه )

مدة تنفيذ المشروع

الإجمالي	القطاع الخاص	القطاع العام	الحكومة المصرية	المكون
٠,٢٦٥	—	—	٠,٢٦٥	المرحلة الأولى .. .. .
١٥,٢٠٠	٠,٢٠٠	٠,٦٠٠	١٤,٤٠٠	التعاون العلمي والتكنولوجي .. .. .
١٨,٠٠٠	—	—	١٨,٠٠٠	بحوث البلهارسيا .. .. .
٧٠,٥٠٠	٣٢,٨٠٠	٣٧,٧٠٠	—	ترشيد ورفع كفاءة الطاقة .. .. .
٤,٩٠٠	—	—	٤,٩٠٠	تنمية الموارد البشرية لقطاع الطاقة .. .. .
١٠٨,٨٦٥	٣٣,٠٠٠	٣٨,٣٠٠	٣٧,٥٦٥	الإجمالي .. .. .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٩ الصادر في ٢٧/٣/١٩٨٩ بالموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٨ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٨

ويعمل به اعتبارا من ١٨/٥/١٩٨٩

صدر بتاريخ ٤/٦/١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد